

[المجلد: الثالث / العدد: الأول / (أفريل 2019) / الصفحات: 171-192]

«دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة
سكيكدة»

شلابي عمار*⁽¹⁾.

✉ chalabiamar@yahoo.fr

⁽¹⁾ أستاذ محاضر، جامعة سكيكدة [الجزائر]

تاريخ النشر: 2019/04/30

تاريخ القبول: 2019/04/12

تاريخ الإرسال: 2019/03/16

الملخص: تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة تطبيق الإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر على حوكمة المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، حوكمة الشركات، القوائم المالية.

تصنيف «جال»: G34، M41.



✉ chalabiamar@yahoo.fr

* البريد الإلكتروني للمُرسل:



[Vol. 03\N°: 01\ (04, 2019)\ pp: 171- 192]

**The Impact Of Applying Accounting Disclosure
On Corporate Governance
« Case Study Of The Algerian Public
Water Corporation Skikda Unit»**



Chalabi Amar*⁽¹⁾.

⁽¹⁾ University Of Skikda [Algeria]

✉ chalabiamar@yahoo.fr

Received: 16/03/2019

Accepted: 12/04/2019

Published: 30/04/2019

Abstract: The study dealt with the analysis and discussion of the application of accounting disclosure and its impact on the governance of economic institutions. The case study of the Algerian public institution for water The Skikda unit. The descriptive analytical method was used in conducting the study. After analyzing the data and testing the hypotheses, On the governance of economic institutions.

Key words: Disclosure accounting, Corporate governance, financial statements.

«JEL» Classification: M41, G34.

* Corresponding author:

chalabiamar@yahoo.fr



Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Ziane Achour University of «Djelfa»



B.P: 3117, Djelfa [Algeria].

172

تمهيد: يعد الإفصاح المحاسبي من أهم مبادئ حوكمة الشركات، من خلال إعداد ومراجعة المعلومات وعرضها بما يتفق ومعايير الجودة، وتوفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب وبالتكلفة الملائمة، وهذا يعني وجود مجموعة متكاملة من المعايير التي يجب أن تراعى في المؤسسات أولا وفي والاقتصاد الوطني ثانيا، لضمان نجاح المؤسسات وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات؟

ويتفرع عن هذا التساؤل أسئلة فرعية تتمحور حولها الدراسة على النحو التالي:

1. هل تطبيق الإفصاح المحاسبي في الميزانية يؤثر على حوكمة الشركات؟
 2. هل تطبيق الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل يؤثر على حوكمة الشركات؟
 3. هل تطبيق الإفصاح المحاسبي في السياسات المحاسبية المتبعة يؤثر على حوكمة الشركات؟
- الفرضيات:

1. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح ابي قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات.
 2. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح ا في قائمة الدخل وحوكمة الشركات.
 3. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عنصر الإفصاح في السياسات المحاسبية وحوكمة الشركات.
- أهمية الدراسة: تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق الإفصاح المحاسبي والاستفادة منه في تطوير الممارسات المحاسبية وبالتالي الوصول إلى حوكمة الشركات.
- أهداف الدراسة: الوقوف على العلاقة المتداخلة بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.
- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام أسلوب الاستبانة وتوزيعها على مختلف الأطراف المعنية بتطبيق الإفصاح المحاسبي، وتم استخدام الإصدار 19 من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم (SPSS).
- حدود الدراسة: تتعلق الحدود الزمانية في دراسة تطبيق الإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات في شهر أفريل سنة 2018، أما الحدود المكانية تتمثل في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة، وذلك من خلال دراسة حالة عن طريق الاستبيان وزعت على الموظفين في المؤسسة.

المحور الأول: الدراسة النظرية

أصبح العديد من مستخدمي التقارير والقوائم المالية، "والذين يعتمدون عليها كمصدر أساسي للمعلومات" [محمد نواف حمدان عايد، 2006، ص: 89]، يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف توفير معلومات مالية ذات جودة عالية، لأصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ القرارات، كما أثارت أزمة الثقة بين الإدارة والملاك، ضرورة إيجاد معايير لأفضل الممارسات في إدارة ومراقبة المؤسسات والإشراف الفعال عليها، فبرزت حوكمة الشركات كأحد المواضيع الملحة على جدول أعمال المؤسسات.

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي: يعني به شمول التقارير والقوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صفة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، كما يعني به الإفصاح عن المعلومات التي وصلت إليها المؤسسة في شكل تقارير وقوائم مالية [محمد نواف حمدان عايد، 2006، ص: 153]، لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة والوصول إلى القرار الذي يمكنها من تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة" [خالد الخطيب، 2002، ص: 152].

ثانياً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يتركز الإفصاح على المقومات التالية:

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسيين [محمد مطر، 2004، ص: 337]:

الخيار الأول: إعداد التقرير المالي وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذا التقرير، وهذا الخيار صعب التطبيق، ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع منها.

أما الخيار الثاني: فيكون بإصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض، بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين وهذا الخيار أيضا مثل سابقه غير واقعي ومن الصعب تطبيقه لأن تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة جدا في التفاصيل.

وإزاء هذه المشكلة يقترح الباحثون حلا معقولا بتطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة، ليتم بعد ذلك جعل هذا المستخدم محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية، "مع إعطاء عناية أكبر لاحتياجات ثلاث فئات رئيسية هم الملاك الحاليون، الملاك المحتملون والدائنون" [محمد مطر، 2004، ص: 340].

2. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض التي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر الملائمة، وتعد معلومة ما ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع أن يستفيد منها في أغراض معينة [خالد الخطيب، 2002، ص: 158].

3. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بيسر وسهولة.

5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية، مع الأخذ في الاعتبار أن إقفال الحسابات الختامية يستغرق بعض الوقت، وقد تتضمن تشريعات الدول فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية. [خالد أمين عبد الله، 1995، ص: 44]

ثالثا: تعريف حوكمة الشركات: هو الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي «Gouvernance corporate» [Stephane Mercier, 2004, p: 10]، وقد عرفت مؤسمة التمويل الدولية IFC بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"، كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها "مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح"، وعرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) أنها: "الإجراءات المستخدمة من طرف ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكد من كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المؤسسة" [طارق عبد العال حماد، 2005، ص: 49]، ومفهوم الحوكمة، يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين وأصحاب المصالح وغيرهم، من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة. [إبراهيم السيد المليحي، 2008، ص: 15].

رابعا: أهمية حوكمة الشركات: تنبع أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة لعل من أهمها ما يلي:

1. الاقتصاد: تحافظ على استقرار الأسواق المالية وجذب الاستثمارات، وتقليل حجم المخاطر.
2. المؤسسات: تساعد على محاربة الفساد، والحصول على التمويل، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.
3. المساهمين: تضمن حقوق المساهمين مثل حق التصويت والمشاركة في القرارات الجوهرية، وتعظيم حقوق المساهمين، وتحديد مخاطر الاستثمار. [نصر علي عبد الوهاب وآخرون، 2009، ص: 25]
4. أصحاب المصالح: فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية. [دادن عبد الغني وآخرون، 2012، ص: 3]

خامسا: أهداف الحوكمة: إن الهدف الأساسي من الإفصاح هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية بمعنى الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة لكافة المتعاملين مع المؤسسة في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار [ماجد إسماعيل أبو حمام، 2009، ص ص: 51-52]، ويتمثل هدف حوكمة الشركات حسب كل من "مينو ومنكس" في الإجابة على التساؤلين التاليين: [Robert A. BMON KS, NELL MINOW, 2011, P: 13]

— كيف نجعل المديرين ملتزمين بالعمل على إدارة أموال المساهمين وكأنه مالمهم الخاص؟
— كيف نخلق القيمة في المؤسسة وإدارتها بطريقة تقلل من تضارب مصالح بين مختلف الأطراف؟
ولهذا فالحوكمة تهدف إلى ضمان النمو وتحسين قيمة المؤسسة من جانب، وضمان فاعلية العلاقة بين إدارة المؤسسة والأطراف المتعاملة معها من جانب آخر، [عدنان تايه النعيمي وآخرون، 2009، ص: 47] أي تعظيم أهداف المساهمين وباقي أصحاب المصلحة فيها، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق هدفين هما: [Jacob Lamm and others, 2010]

1. خلق القيمة للمؤسسة: بما يضمن لها تحقيق عوائد مناسبة للمساهمين، خلق مناصب شغل، وكذلك المساعدة على استمرار حياة المؤسسة خاصة في ظروف المنافسة والتحدي الاقتصادي.
2. خلق الشفافية في المؤسسة: فالشفافية هي نافذة هامة للإدارة على العمل الداخلي للمؤسسة، فكلما كانت النافذة أوضح، كلما كانت القدرة على إدارة المؤسسة بفعالية أحسن.

سادسا: أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات: الآليات التي يتطلبها الإفصاح تتضمن:

1. الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات الغير مالية: سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة السوقية، وغيرها، أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، الكفاءة الإدارية، الإستراتيجية الرئيسية للإدارة، الأسواق الرئيسية التي يتم توزيع المنتجات فيها وغيرها، و"ما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية الخاصة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية" [زيددي البشير، 2016، ص: 99].

2. التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي: للوصول إلى سعر عادل للسهم في السوق المالي يجب أن يتحول الإفصاح من اختياري إلى إلزامي، رغم عدم ترحيب الإدارة بمتطلبات التوسع في الإفصاح لأسباب نذكر منها [زيددي البشير، 2016، ص: 101]: "الخوف على مركز المؤسسة التنافسي، وتعارض مصالحها مع أهداف مستخدمي التقارير، وتجنب إعداد التقارير الموسعة".

3. تدعيم الإفصاح الإلكتروني: وهو إفصاح اختياري حاليا، ويتجه ليصبح إلزاميا في المستقبل [غزاي سبيل طالع المطيري، 2012، ص: 18].

إن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين، حيث يمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات، كذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية [بن الطاهر حسين وآخرون، 2012، ص: 07]، فالحوكمة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للمؤسسات، كذلك مصداقيتها وتدعو إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي [موسى سهام وآخرون، 2012، ص 11]، ويمكن إبراز الدور الذي يقوم به الإفصاح المحاسبي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، من خلال:

1. الإفصاح المحاسبي أداة لتعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية: "يجب استخدام أساليب الإفصاح لكي تنسجم مع طبيعة المعلومات المالية وأهميتها النسبية ومن أكثر الأساليب استخداما هي الملاحظات الهامشية، الإيضاحات بين القوسين، الملاحظات الإضافية، الكشوفات التحليلية المرفقة" [بالرقي تيجاني، 2008، ص ص: 3-4]، ولكي تقوم المؤسسة بالإفصاح الأمثل يجب التركيز على الجانبين التاليين وهما: [بالرقي تيجاني، 2006، ص: 80]

- التجميع الأمثل للبيانات: تشمل على التفاصيل التي تكفي لتزويد مستخدميها بالمعلومات المختلفة.
- الشرح الأمثل للبيانات: إضافة شرح تكميلي للعناوين الرئيسية والفرعية والقيم المالية في القوائم.

2. الإفصاح المحاسبي أداة مهمة للتأكد من سلوك المؤسسات وحماية حقوق المساهمين: يعد الإفصاح "مطلبا ضروريا يعكس الواقع الحقيقي للمؤسسات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إلزام المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح". [ماجد إسماعيل أبو حمام، 2009، ص ص: 61-62]

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

نظرا لطبيعة الموضوع واهتمامه بالإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات، تم اختيار مؤسسة جزائرية مختصة في توزيع المياه بولاية سكيكدة، للقيام بالدراسة التطبيقية، وهي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يقع مقرها الاجتماعي ببلدية حمادي كرومة، ولاية سكيكدة، تخضع لوصاية وزارة الموارد المائية، حلت محل جميع الهيئات المكلفة بالخدمة العمومية لإنتاج وتوزيع المياه الصالحة للشرب، يبلغ عدد عمالها 764 عامل إلى غاية 30-04-2018 منهم 145 إطارا والباقي موزعون كأعوان تمكين وأعوان تنفيذ.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات.

1. مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب، الدوريات، الدراسات السابقة، تقارير التسيير للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت والبيانات الأولية، من خلال تصميم استبيان كأداة رئيسية للبحث.

2. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة المستهدفة من رؤساء المصالح، المحاسبين، الموظفين والمتعاملين، وقد تم استخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم توزيع 85 استبانة، واسترداد 50 استبانة صالحة.

3. متغيرات الدراسة: الدراسة الميدانية تشمل على المتغير المستقل والمتغير التابع كما يلي:
المتغير المستقل: يتمثل في الإفصاح المحاسبي والذي يتم قياس مدى تطبيقه في المؤسسات من خلال الميزانية أو قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والسياسات المحاسبية المتبعة.

المتغير التابع: هو حوكمة الشركات وتقاس بوجود إطار تنظيمي وقانوني فعال، حقوق المساهمين، الوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية، ومهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، وبما أن المؤسسة عمومية فإن المساهم الوحيد هي الدولة، وقد تم استبدال المساهمين بالمسيرين.

ثانيا: أداة الدراسة: قمنا بتصميم استبيان محكم، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى مجموعتين: تتكون المجموعة الأولى من جميع البيانات الشخصية لعينة الدراسة، وتتناول المجموعة الثانية تطبيق الإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة، وتم تقسيمه إلى محورين، يناقش المحور الأول واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة، والذي بدوره ينقسم إلى عناصر الإفصاح المحاسبي وكل عنصر يتكون من 5 إلى 6 فقرات، أما المحور الثاني فيناقش أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة، ويتكون من 10 فقرات. وقد تم استخدام مقياس ليكارتسكال (Likert Scale) ليكارت الخماسي، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يبين درجات مقياس ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجابة
1	2	3	4	5	الدرجة (الوزن)

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 115.

ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) يتم حساب المدى كما يلي:

$$\text{المدى} = \text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى} = 5 - 1 = 4$$

ثم تقسيم المدى على عدد الخلايا (4\5 = 0.08)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد

الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، والجدول التالي يفسر النتائج:

الجدول رقم (02): إجابات الأسئلة ودلالاتها

الإجابة	الرمز	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل من 1.80	أقل من 36%
غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	من 36% إلى أقل من 52%
محايد	3	من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 52% إلى أقل من 68%
موافق	4	من 3.40 إلى أقل من 4.20	من 68% إلى أقل من 84%
الإجابة	الرمز	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي

المصدر: عبد الفتاح عز حسن، مقدمة في الإحصاء الوصفي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2008، ص 540.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدمنا الأساليب الإحصائية والاختبارات المعلمية التالية:

- الإحصاءات الوصفية: تضمنت التكرارات والنسب، والمتوسطات والانحرافات المعيارية النسبية.
- معامل ألفا كرونباخ: يكون هذا المقياس ذو مصداقية إذا كانت القيمة المحسوبة تساوي 60% فأكثر.
- معامل الارتباط بيرسون: لدراسة علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغيرات المستقلة ببعضها.
- الانحدار: لمعرفة درجة تأثير المتغير المستقل في التابع.

1. صدق وثبات الاستبانة: تم دراسة صدق وثبات الاستبانة عن طريق التحكيم ومعامل ألفا كرونباخ، لقياس ثبات الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم (03): يمثل معامل الثبات ألفا كرونباخ

الرقم	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة	16	0.974
1.1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي	6	0.939
2.1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل	5	0.810
3.1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة	5	0.931
2	أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة المؤسسات	10	0.821

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن معاملات الثبات لمجموع فقرات الاستبانة أكبر من 0.60 أي أنها تدل على أن الاستبانة مقبولة لإجراء الدراسة الميدانية لموضوع البحث.

رابعا: خصائص وتحليل عينة الدراسة: تبين الجداول التالية خصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (04): خصائص عينة الدراسة

المؤهل العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	أخرى	المجموع
التكرار	19	1	0	0	30	50
النسبة	%38.0	%2.0	%0	%0	%60.0	%100
التخصص العلمي	محاسبة	تدقيق	اقتصاد	إدارة أعمال	أخرى	المجموع
التكرار	25	0	1	1	23	50
النسبة	%50.0	%0.0	%2.0	%2.0	%46.0	%100
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	إلى أقل من 10 سنوات	إلى أقل من 15 سنة	إلى أقل من 20 سنة	من 20 سنة فأكثر	المجموع
التكرار	3	20	11	1	15	50
النسبة	%6.0	%40.0	%22.0	%2.0	%30.0	%100
المنصب الوظيفي	مدير فرعي	مدقق مالي	محاسبين	رئيس مصلحة	آخرون	المجموع
التكرار	0	0	5	6	39	50
النسبة	%0.0	%0.0	%10.0	%12.0	%78.0	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

خامسا: اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج: تكون الفقرة إيجابية عندما يكون أفراد العينة موافقون على محتواها أي إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0105 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وتكون الفقرة سلبية عندما أفراد العينة لا يوافقون على محتواها أي إذا كانت قيمة T المحسوبة

أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0105- (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

1. نتائج أفراد العينة الخاصة بمحور مستوى تطبيق الإفصاح المحاسبي

1.1 الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي: بلغت عبارات هذا

الفرع من المحور ستة فقرات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (05): الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة المركز المالي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	تفصح هذه المؤسسة عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل شامل.	3.84	0.889	%76.8	30.545	0.000	موافق
2	تفصح هذه المؤسسة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مناسب ومستقل.	3.84	0.889	%76.8	30.545	0.000	موافق
3	تقوم المؤسسة بالإفصاح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات.	3.36	1.367	%67.2	17.385	0.000	محايد
4	توفر المؤسسة المعلومات المالية الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في الميزانية.	4.18	0.691	%83.6	42.789	0.000	موافق
5	تفصح هذه المؤسسة عن البنود الغير عادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية.	4.00	1.010	%80	28.000	0.000	موافق
6	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية المرتبطة بظروف نشأتها في ذلك التاريخ.	4.16	0.710	%83.2	41.414	0.000	موافق
	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي	3.90	0.834	%78.0	33.054	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا الفرع هو 3.90 والوزن النسبي %78.00 وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد %60.00 وقيمة T المحسوبة تساوي 33.054 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0105

ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0,05، مما يعني أن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة تفصح عن المعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي.

2.1 الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل: بلغت عدد فقرات هذا الفرع من المحور خمسة فقرات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (06): الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	تفصح هذه المؤسسة عن البيانات في صلب قائمة الدخل.	3.84	90.88	%76.8	530.5	0.000	موافق
2	تفصح المؤسسة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل لسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات المؤسسات الأخرى.	4.1	0.416	%82	169.6	0.000	موافق
3	تفصح المؤسسة عن مصروف الفوائد ومصروف ضريبة الدخل بشكل مستقل.	3.86	1.069	%77.2	325.5	0.000	موافق
4	تفصح المؤسسة عن الخسائر الطارئة وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر.	4.16	0.370	%83.2	79.43	0.000	موافق
5	تهتم المؤسسة بالإفصاح عن المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى بشكل مستقل.	3.82	0.896	%76.4	30.13	0.000	موافق
	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل	3.956	0.589	%79.1	47.515	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا الفرع هو 3.956 والوزن النسبي هو %79.1 وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد %60 وقيمة T المحسوبة تساوي 47.515 أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.0105 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني أن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة تطبق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل.

3.1 الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة بلغت عدد فقرات هذا الفرع من المحور خمسة فقرات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (07): الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	تفصح هذه المؤسسة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة.	4.00	0.571	8.0%	5049.	0.000	موافق
2	تقوم هذه المؤسسة بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا.	4.16	0.738	83.2%	39.83	0.000	موافق
3	تقوم هذه المؤسسة بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود مؤسسات تابعة خاضعة لسيطرتها.	3.52	0.789	4.70%	31.56	0.000	موافق
4	تفصح هذه المؤسسة عن معلومات بخصوص طرق حساب الاهتلاكات.	4.16	0.681	83.2%	43.20	0.000	موافق
5	تقوم هذه المؤسسة بتطبيق معايير محاسبية محلية (خاصة بالبلد الذي تنتمي إليه).	4.16	0.710	83.2%	41.41	0.000	موافق
	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة	4.00	0.621	80.0%	45.57	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا الفرع هو 4.00 وانحراف معياري قدره 0.621 ووزنه النسبي 80% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، وقيمة T المحسوبة تساوي 45.57 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.0105 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني أن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة تفصح عن المعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة.

تم التأكد من تطبيق المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة لكل عناصر الإفصاح المحاسبي وبنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج عينة الدراسة حول المحور الأول (واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي)

الرقم	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي	93.	0.834	%78.0	33.05	0.000	موافق
2	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل	63.9	0.589	%79.2	47.51	0.000	موافق
3	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة	4.00	0.621	%80.0	45.57	0.000	موافق
	واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي	3.951	0.672	0.79%	41.559	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS المتوسط الحسابي لجميع العناصر الذي يساوي 3.951 والانحراف المعياري 0.672 والوزن النسبي %79.0 وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد %60.0 وقيمة T المحسوبة تساوي 41.559 أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0105 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني بأن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة تتوفر على عناصر الإفصاح المحاسبي.

2. نتائج أفراد العينة الخاصة بمحور حوكمة الشركات: بلغت فقرات هذا الفرع من المحور عشرة فقرات، وهي تمثل مبادئ حوكمة الشركات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (09): نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بحوكمة الشركات

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة.	3.9	0.505	%78.0	54.60	0.000	موافق
2	يتمتع المسيرون بكل حقوقهم.	4.08	0.566	%81.6	51.00	0.000	موافق
3	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المسيرين.	3.9	0.678	%78.0	40.70	0.000	موافق
4	وجود آليات لحماية حقوق أصحاب المصالح (العاملون، الموردون، الجهات الرسمية، الزبائن)	4.18	0.436	%83.6	67.56	0.000	موافق
5	تتوفر قنوات للإفصاح عن المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	3.76	0.981	%75.2	27.11	0.000	موافق

6	يشمل الإفصاح أي تغيير هام حول الأصول والالتزامات.	4.1	0.614	82.0%	47.18	0.000	موافق
7	الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الرئيسيين والمرتببات والمزايا الممنوحة لهم.	3.26	0.944	65.2%	24.43	0.000	محايد
8	يشرف المسؤولين على عمليات الإفصاح والاتصالات.	3.86	0.729	77.2%	37.46	0.000	موافق
9	الإفصاح الأمثل يعزز الثقة والمصدقية في التقارير المالية	3.72	0.573	74.4%	45.92	0.000	موافق
10	الإفصاح المحاسبي ينعكس إيجاباً على حوكمة الشركات	3.72	0.573	74.4%	45.92	0.000	موافق
	أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات	3.848	0,221	77%	64,57	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور هو 3.848 والانحراف المعياري هو 0.221 والوزن النسبي 74.4% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة T المحسوبة تساوي 64.57 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.0105 ومستوى الدلالة 0.000 هي أقل من 0.05، مما يعني أن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة تتوفر على مبادئ حوكمة الشركات.

3. دراسة العلاقات الارتباطية: سيتم من خلال هذا المطلب استخدام معامل الارتباط بيرسون بهدف اختبار فرضيات الدراسة، حيث يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط بين عناصر المتغير المستقل الإفصاح المحاسبي والمتغير التابع حوكمة الشركات.

الجدول رقم (10): العلاقة الارتباطية بين واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات

الرقم	واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي	حوكمة المؤسسات		
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة	حجم العينة
1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي	0.342	0.015	50
2	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل	060.3	300.0	50
3	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة	930.2	390.0	50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

1.3 العلاقة الارتباطية بين عنصر الإفصاح المحاسبي في قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات: نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي 0.342 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة بين عنصر الإفصاح المحاسبي في الميزانية أو قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات عند مستوى دلالة 0.015 وهي أقل من 0.05.

2.3 العلاقة الارتباطية بين عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات: يتبين لنا أن قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.030 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة تساوي 0.306 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ولكن ضعيفة بين عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات.

3.3 العلاقة الارتباطية بين عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات: نلاحظ من الجدول أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة تساوي 0.293، وأن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.039 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ولكن ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

4. تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بالانحدار البسيط: لتدعيم علاقات الارتباط بين عناصر الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، نستعمل نموذج معادلة الانحدار البسيط لاختبار الفرضيات.

1.4 تحليل علاقة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الميزانية وحوكمة الشركات:

الجدول رقم (11): يبين تحليل التباين للمتغير التابع Y

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	1.016	1	1.016	342.6	0.015
البواقي	9687.	84	0.160		
المجموع	8.705	49			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي (Sig = 0.015)، وهي عبارة عن اختبار المعنوية الإحصائية، وبما أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات.

الجدول رقم (12): يبين العلاقة الارتباطية بين عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات

Sig	T	المعلومات		متغير النموذج
		الخطأ المعياري	B	
0.000	11.621	0.273	3.175	الثابت
0.015	2.518	0.069	0.173	X

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أنه يمكننا صياغة النموذج الذي نستنتج من خلاله وجود علاقة طردية كما يلي:

$$Y = 3.175 + 0.173 X$$

2.4 تحليل علاقة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات:

الجدول رقم (13): يبين تحليل التباين للمتغير التابع Y

Sig	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	النموذج
0.030	974.4	0.817	1	817.0	الانحدار
		0.164	84	7.888	البواقي
			49	8.705	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول يتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي (Sig = 0.030) وهي عبارة عن اختبار المعنوية الإحصائية، وبما أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات.

الجدول رقم (14): يبين العلاقة الارتباطية بين الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة

الدخل وحوكمة الشركات

Sig	T	المعلومات		متغير النموذج
		الخطأ المعياري	B	
0.000	577.7	3390.	980.2	الثابت
0.030	2.230	980.0	2190.	X

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أنه يمكننا صياغة النموذج الذي نستنتج من خلاله وجود علاقة طردية كما يلي:

$$Y = 2.980 + 0.219 X$$

3.4 تحليل علاقة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات

الجدول رقم (15): يبين تحليل التباين للمتغير التابع Y

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	749.0	1	0.749	518.4	0.039
البواقي	7.956	84	0.166		
المجموع	8.705	49			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول يتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي (Sig= 0.039) وهي عبارة عن اختبار المعنوية الإحصائية، وبما أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات.

الجدول رقم (16): يبين العلاقة الارتباطية بين الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات

متغير النموذج	المعاملات		T	Sig
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	051.3	3790.	047.8	0.000
X	1990.	940.0	2.125	0.039

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أنه يمكننا صياغة النموذج الذي نستنتج من خلاله وجود علاقة طردية كما يلي:

$$Y = 3.051 + 0.199 X$$

5. تحليل علاقة الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات:

الجدول رقم (17): يبين تحليل التباين للمتغير التابع Y

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	897.0	1	0.897	512.5	0.023
البواقي	7.808	48	0.163		
المجموع	8.705	49			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول يتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي (Sig = 0.023)، وبما أن مستوى المعنوية أقل من

0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.

الجدول رقم (18): يبين العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y

Sig	T	المعلومات		متغير النموذج
		الخطأ المعياري	B	
0.000	8.890	0.343	3.053	الثابت
0.023	2.348	0.086	0.201	X

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن قيمة مستوى المعنوية (Sig) للمتغير المستقل X أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية لهذا المتغير ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.

نتائج اختبار الفرضيات: من خلال ما تم عرضه في سياق البحث وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات، تم تأكيدها، حيث تبين أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي 0.342 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة بين عنصر الإفصاح المحاسبي في الميزانية وحوكمة الشركات عند مستوى دلالة 0.015 وهي أقل من 0.05، أما معادلة الانحدار فتم صياغتها على الشكل التالي: $Y = 3.175 + 0.173 X$

الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات، تم تأكيدها، حيث تبين أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي 0.306 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة بين عنصر الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وحوكمة الشركات عند مستوى دلالة 0.030 وهي أقل من 0.05، أما معادلة الانحدار فتم صياغتها على الشكل التالي: $Y = 2.980 + 0.219 X$

الفرضية الثالثة: والتي تنص على أنه: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات، تم تأكيدها، حيث تبين أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي 0.293 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة بين عنصر الإفصاح المحاسبي في السياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات عند مستوى دلالة 0.039 وهي أقل من 0.05، أما معادلة الانحدار فتم صياغتها على الشكل التالي: $Y = 3.051 + 0.199 X$

تطبيق

الخاتمة: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر

الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات، ومن خلال ما تم عرضه في الدراسة، خلصنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج: انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- على الرغم من أن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه تطبق الإفصاح المحاسبي، إلا أن الأمر لا زال بحاجة إلى المزيد من المتابعة لمستجدات المتعلقة بالإفصاح للوصول إلى مزيد من الحوكمة.
- إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وقابليتها للتحقيق، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها، حيث يسمح الإفصاح المحاسبي بتخفيض درجة عدم التأكد بين المستثمرين.
- الاقتراحات: بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، نوصي بما يلي:
 - العمل على زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطائهم مزيدا من الأمان والأمان.
 - العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة.
 - استعمال الانترنت للتواصل بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لعرض أهم الأحداث الجوهرية الخاصة بالمؤسسة في وقت حدوثها ونشر المعلومات المحاسبية المرحلية كخطوة اقتصادية لتقليل حدة التفاوت في حيازة المعلومات المحاسبية.

المراجع المعتمدة:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم السيد المليحي، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسات المهنية في مصر، الكويت، 2008.
2. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
3. عبد الوهاب نصر علي، دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، مؤسسة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء الثالث، الدار الجامعية 2009.
4. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، الأردن، 2009.
5. عبد الفتاح عز حسن، مقدمة في الإحصاء الوصفي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2008.
6. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
7. محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

المجلات العلمية:

1. خالد أمين عبد الله، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، المحاسب القانوني، العدد 92، تشرين أول 1995.

خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.

الرسائل الجامعية:

1. زيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، دراسة حالة مجمع سيدال، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

2. غزاي سبيل طالع المطيري، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011-2012.

3. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

4. محمد نواف حمدان عايد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير علوم، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006.

الملتقيات العلمية:

1. بالرقى تيجاني، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، ملتقى دولي، السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، 2008.

2. بن الطاهر حسين، بوطلاحة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 06 - 07 ماي 2012.

3. دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6، 7 ماي 2012.

4. موسي سهام، خالد فراح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 06-07 ماي 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Robert A. BMON KS, NELL MINOW, Corporate governance, Publishing, Fifth Edition, USA, 2011.
2. Stephane Mercier, corporate governance, corporate copyright, Bruscelles, 2004.
3. Jacob Lamm and others, under control: governance across the enterprise, CA Press Inc, New York 2010.